المساحات المزروعة

أدت السياسة الاسرائيلية الى تقليص المساحات المزروعة وذلك لأن السلطات الاسرائيلية استولت على ٢٨٪ من المساحة الكلية للضفة الغربية[٣٠]؛ منها ٣٦٨ الف دونم أراضي زراعية صودرت بقصد الاستيطان * ؛ وهذه تعادل ٦,٧٪ من مجموع مساحة الضفة الغربية [٣٢] ؛ ومنها ٩٦ الف دونم في الغور تعتبر من أخصب الأراضي الزراعية [٣٣] .

وقد بلغت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة عامي ١٩٦٧ و١٩٦٨ ٢٦١٤ الف دونم ، أي بنقص يزيد عن ٦٠٠ الف دونم عن سنة ١٩٥٣ ؛ مما يدل على اهمال كثير من الأراضي الزراعية . واذا ما استثنيت الأراضي غير المزروعة ، والتي تبلغ مساحتها ٥٦٩ الف دونم [٣٤] ، فإن الأراضي المزروعة ، عامي ١٩٦٧ و ١٩٦٨ ، تكون ٢٠٤٥ الف دونم ، انخفضت الى ٢٠٢٠ الف دونم في سنة ١٩٧٤ ، منها ٣٦٢ الف دونم أراضي مستريحة في السنة الأولى ، و٣٨٠ الف دونم في السنة الثانية [٣٥] . وقد بلغت مساحة الأراضي المروية ، في السنة الاولى ، ٥٧ الف دونم ، أما في السنة الثانية فقد ارتفعت الى ٨١ الف دونم كما يبين الجدول ٦ . وفي سنة ١٩٧٦ ، لم تزد مساحة الأراضي المزروعة ، الا أن المساحات المروية بلغت ٨٩ الف دونم ، لكنها لم تصل الى ما كانت عليه في سنوات ما قبل الاحتلال ؛ وذلك لأن معظم الأراضي الزراعية التي تمت مصادرتها هي من الاراضي المروية . ويبين الجدول ٦ نمواً في المساحات المروية ، غير ان الانطلاق من سنتي ١٩٦٧-١٩٦٨ كأساس لدراسة وضع الزراعة في الضفة الغربية ، في ظل الاحتلال ، دون اعتبار ما قبله أمر مضلل . فما يبدو وكأنه تطور يكون ، في الواقع ، تراجعاً ، قياساً بالسنوات السابقة لسنة ١٩٦٧ . ولا تشير الاحصاءات الاسرائيلية ، بعد سنة ١٩٧٢ ، الى مساحة الاراضي الصالحة للزراعة ، وما تأتي على ذكره هو المساحات المستغلة ؛ مما يخفي حجم الاراضي المصادرة ؛ ذلك لأن الكثير من الأراضي الصالحة للزراعة قد تمت مصادرتها . وبهذه الطريقة ، تمنع السلطات الاسرائيلية اية امكانيات لاستثمار هذه الاراضي في المستقبل .

الجدول ٦

الأراضي المستغلة للزراعة والمروي منها ، في الضفة الغربية ، بالألف دونم[٣٦]

	١٩٦٨	١٩٧٢	١٩٧٤	١٩٧٦
مجموع الاراضي المستغلة	٢٠٤٥,٠	٢٠٤٠,-	٢٠٢٠,-	٢٠٢٠,-
الأراضي المروية	٥٧,-	٨٠,-	٨١,-	٨٩,-
خضروات وبطاطا	٣١,-	٥٤,-	٥٣,-	٦١,-
حمضيات	٢٤,-	٢٣,٥	٢٤,-	٢٥,-
موز وخلافه ...	٢,-	٢,٥	٣,٥	٣,-

* وضعت اسرائيل يدها أيضاً على الاملاك الحكومية، وهذه تقدر بنحو مليون دونم. كما صادرت مساحات أخرى بحجة أنها كانت مملوكة قبل سنة ١٩٤٨ من قبل الصندوق اليهودي، إضافة إلى التحايل عن طريق طرف ثالث لشراء بعض الاراضي العربية من اصحابها، وبخاصة من المقيمين في الخارج[٣١].